العوامل المؤدية الى جرائم العمالة الاسيوية

الباحث

د/ حسن بن إبراهيم أحمد عتن

مستخلص الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية لمرتكبي الجرائم من العمالة الاسيوية في مدينة الرياض، إضافة إلى معرفة أكثر الجنسيات ارتكابا للجريمة . كما تهدف إلى التعرف على أكثر الدوافع التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة. واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، الذي طبق على عينة مكونة من (٢٨٢) وافداً من المودعين في اصلاحية الحائر بمدينة الرياض، حيث جمعت البيانات منهم بواسطة استبيان صمم لهذا الغرض. واستعين بهذا الخصوص بأساليب إحصائية عدة لتحليل النتائج. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج التي منها: أن معظم العمالة الاسيوية المودعة في الاصلاحية تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ إلى ٤٠ سنة، وأن الجنسيات الآسيوية غير العربية تمثل النسبة العليا في ارتكاب الجريمة، وأن الجرائم الاخلاقية هي أكثرها شيوعاً.

مقدمة :

أن ظهور البترول في منطقة الخليج العربي ادي الى تغيرات شاملة أثرت على الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، حيث اتجهت دول الخليج العربي ومنها المملكة العربية السعودية بوجه خاص الى البدء في عملية التنمية والخطط الطموحة لبناء المجتمع ، ومن الطبيعي ان يكون هناك بعض العقبات التي تحول أمام عملية التنمية التي شرعت فيها المملكة كانخفاض الايدي العمالة المدربة الوطنية وقلت عدد السكان الامر الذي دفعها من أجل تحقيق رؤاها الطموحة الى الاعتماد على العالم الخارجي لصد احتياجاتها من الايدي العاملة ، أدي هذه الامر الى فتح باب الاستقدام واستقطاب الايدي العاملة الوافدة الى المملكة للعمل بمشروعات التنمية الاقتصادية وبناء البنية التحتية ، وعلى الرغم من مساهمتهم الايجابية في بناء عجلة التطور والتنمية ودفع قوة العمل في المملكة، الا أن بعض هذه الفئة من العمالة الوافدة لها تأثيرات سلبية على استقرار وامن المجتمع، وقد نتج عن العمالة العديد من الجرائم المستحدثة التي لم يكن مجتمع المملكة العربية السعودية يعرفها من قبل وهذا ما اشارت عليه بعض الدراسات التي تناولت العمالة الوافدة في المجتمع السعودي.

مشكلة الدراسة :

يعد حجم العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية كبيراً قياساً على عدد السكان حيث وصل عددهم خلال عام ٢٠١٦ إلى (١٢,١٦٤,٥١٥) مليون وافد يمثلون ما نسبة ٣٧,٣% من إجمالي عدد السكان في المملكة وهذا يعد مؤشرا خطير جدا على امن واستقراره المجتمع (مصلحة الإحصاءات العامة www.stats.gov.sa).

وتشير الاحصاءات الى ارتفاع معدل جرائم العمالة الاسيوية من بين العمالة الوافدة داخل المجتمع السعودي ، وتبحث هذه الدراسة في جرائم العمالة الاسيوية في مدينة الرياض. وتسعي الى معرفة اهم عواملها ومسبباتها.

اهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة اهميتها من عدة جوانب:

١. تزايد اعداد العمالة الوافدة وبالخصوص العمالة الاسيوية في المجتمع السعودي.

٢. ندرة البحوث والدراسات التي تهتم بجرائم العمالة الاسيوية.

٣. يتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في التعرف على أنماط الجرائم التي ترتكبها العمالة الاسيوية في مدينة الرياض.

٤. تعد الدراسة اضافة علمية للمكتبة في مجال جرائم العمالة الاسيوية.

اهداف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة الى تحقيق عدة اهداف أهمها:

١. التعرف على خصائص العمالة الاسيوية في مدينة الرياض.

٢. التعرف على اكثر الجنسيات الاسيوية ارتكاب للجريمة في مدينة الرياض.

٣. التعرف على اكثر الدوافع التي تدفع العامل الاسيوي لارتكاب الجريمة.

مفاهيم الدراسة:

تعد خطوة تحديد مفاهيم الدراسة من الخطوات الأساسية المهمة في الدراسة العلمية، حيث تسهم في مساعدة الباحث على التعامل بدقة مع مشكلة دراسته، كما يتعين على الباحث أن يعرف مفاهيم دراسته أولاً: نظرياً، وثانياً: إجرائياً (سالم، ٢٠١٢ : ٧٣).

مفهوم الجريمة:

والجريمة لغة: أتت من: (جَرَم) (جُرْماً) بمعنى أذنب، وأَجْرم بمعنى ارتكب جرماً (المعجم الوسيط،١٩٧٢: ١٨٨). كما أن مصطلح الجريمة يشير عموماً إلى نوع خاص من السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية، والمعايير، والقيم الأخلاقية الموجودة في مجتمع ما (أبو زيد، ١٣٨٨هـ: ١٥٠).

مفهوم الجريمة اجتماعياً:

اتفق علماء الاجتماع على أن الجريمة (ظاهرة اجتماعية)، وأن ما عد جريمة ناتج عن تشريع الجماعة لبضع الأفعال وأعمال أفرادها، سواء أعاقب عليه القانون، أم لم يعاقب، أي: أن المعيار إلى الاستقامة، أو عدمها راجع إلى معيار اجتماعي لا إلى معيار قانوني (الطخيس،٢٠٠٤: ٣٨).

التعريف الإجرائي للجريمة في هذه الدراسة فيتمثل بالآتي.

ارتكاب فعل، أو سلوك مخالف تجرمه الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة القضائية المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

مفهوم العمالة الوافدة:

إن مصطلح العمالة يعبر عن مجمل الأفراد الذكور ممن بلغوا السن القانونية للعمل، سواء أكانوا من الباحثين عن العمل ولم يجدوه، أو القادرين عليه، والملتحقين به (الحديثي،١٤٣٢هـ: ١٦).

مفهوم العمالة الاسيوية :

يقصد بها العمالة الوافدة من الدول الاسيوية اسلامية او غير اسلامية للعمل داخل حدود المملكة العربية السعودية بعقد نظامي لفترة زمنية محددة مقابل اجر متفق علية من قبل الطرفين.

الاطار النظري للدراسة:

النظريات المفسرة لجرائم العمالة الوافدة:

مما يقوي جانب البحث العلمي، ويؤكد جودته وتميزه استناده إلى بعض النظريات العلمية، حيث تعد هذه النظريات أساساً ينطلق منه في الدراسات للكشف عن الحقائق المتعلقة بالظواهر المدروسة، ومن ثم الوصول إلى النتائج المرجوة منها، سواء أكانت تلك النتائج متفقة أم مختلفة مع النظرية. وفي هذه الدراسة تم توظيف بعض النظريات التي تفسر الجريمة؛ لخدمة أهداف الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١. نظرية الانومي "اللامعيارية"

ارتبط مفهوم الأنومي أثناء تطوره باثنين من أبرز علماء النظرية في علم الاجتماع، ولديه صلة وثيقة بهما حيث ارتبط في المرحلة الأولى بعالم الاجتماع الفرنسي " أميل دور كايم "، وفي المرحلة الثانية بعالم الاجتماع الأمريكي "روبرت ميرتون" ؛ إذ أوضحت الترجمة الحرفية لمصطلح الأنومي تعبيرها عن معنى اللامعيارية، وذلك في ثلاث صور أساسية هي:

١. موقف اجتماعي يفتقر إلى الملاءمة.
٢. غموض القواعد الخاصة بالمواقف الاجتماعية وإبهامها.
٣. عدم وجود اتفاق عام على القواعد الملائمة للمواقف الاجتماعية، أو عدم وجود تفسير عام لهذه القواعد. فلا يوجد فرد يتوافق مع مجتمعه إذا لم تتحقق له الوسائل المتاحة لما يرغب فيه من احتياجات، وبدرجة كافية (السمري، ١٩٩٢ :٥٠ــ ٥١).

وعندما قدّم دروكايم هذا المفهوم في كتابه تقسيم العمل في المجتمع ١٩٣٨ استخدمه لوصف الانحطاط الذي يحدث في المجتمع. وقصد بذلك أن القواعد الإجرائية العامة للمجتمع " القواعد التي تقول ما ينبغي على الناس أن يتصرفوا إزاء بعضهم البعض" قد انهارت، وأن

الناس لا يعرفون ما يتوقعون من بعضهم البعض، وهذا التحرر من القواعد اللامعيارية يقود ببساطة إلى الانحراف. وقد استخدم دوركايم مفهوم الانومي مرة أخرى في كتابه الانتحار ليعني ظرف الانحلال الأخلاقي، حيث يصبح لدى الناس ضوابط أخلاقية غير كافية على سلوكياتهم. وبالتالي يكون المجتمع في حالة أنومي إذا لم يعرف الناس متى يتوقفون عن السعي إلى النجاح. (البداينة، ٢٠١٣: ١٢٥).

لقد تبلورت نظرية الانومي على يدي روبرت ميرتون في عام ١٩٣٨م ويعد " ميرتون" من أشهر المنظرين الذين فسروا ظاهرة الجريمة في ضوء نظرية الأنومي، حيث يرى " ميرتون" أن الأنومي ناجم عن التناقضات الواقعة بين الأهداف التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع، وبين ما يقره المجتمع من أساليب للوصول إلى تلك الأهداف، ولتفسير ذلك يمكن النظر إلى البناء الثقافي على أنه مجموعة من القيم المعيارية التي تضبط السلوك المتعارف عليه لدى جميع أفراد المجتمع، كما ينظر إلى البناء الاجتماعي على أنه مجموعة من العلاقات الاجتماعية المنتظمة التي تربط أفراد المجتمع بعضهم بعضاً.

وأرجع " ميرتون" أسباب حدوث الجريمة إلى تحطم أو تفكك البناء الاجتماعي للمجتمع الذي يحدث عندما يكون هناك تمييز حاد بين الأهداف والقيم الاجتماعية، وبين قدرات أفراد المجتمع لمراعاة هذه القيم والأهداف. فالأنومي ناتج عن الفجوة القائمة بين الأهداف الثقافية، وبين وسائل تحقيق تلك الاهداف، ونجد أن توتر الأنومي يخلق قوة تؤدي إلى الانحراف، وهذا التوتر ناشىء عن موقع الفرد في البناء الاجتماعي . (الصالح، ٢٠٠٠ :٥٢).

إن الافتراض الرئيس الذي تقوم عليه نظرية "ميرتون" يتمثل بعدم خلو أي مجتمع إنساني من وجود اختلاف بين الأهداف التي ينص عليها ذلك المجتمع، وبين الوسائل المشروعة، لتحقيق تلك الأهداف، وقد حدد خمسة أنماط للسلوك كرد فعل الأفراد تجاه الأهداف والوسائل المشروعة، وهي كالتالي.

١. التوافق: ويعني قبول الفرد الأهداف التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع، وتوفر الوسائل المشروعة اجتماعياً، لتحقيق تلك الأهداف. ويعد هذا النمط من أكثر الأنماط انتشاراً في معظم المجتمعات الإنسانية.

ومع عدم التوافق بين الأهداف والوسائل التي يقرها المجتمع يشعر الأفراد بالضغط الأنومي، وللتخلص منه فإنهم يلجئون إلى إحدى الطرق الأربع الآتية التي تنتج عنها الجريمة أو السلوك المنحرف، وهي:

١. الابتكار: يتمثل بقبول الأهداف التي يحددها البناء الثقافي، وعدم توفر الوسائل المشروعة لتحقيقها، مما يجعل الفرد يبتكر وسائل غير مشروعة؛ لتحقيق تلك الأهداف، وهنا يحدث السلوك الانحرافي.

٢. الطقوسية: وتتمثل بتوفير الوسائل المشروعة في تحقيق الهدف، ولكن ذلك لا يكون مصاحباً بقبول الأهداف، فالطقوسية تناقض الابتكار وهما على طرفي نقيض.

٣. الانسحاب: ويتمثل برفض الأفراد الأهداف التي يقرها المجتمع، والوسائل المشروعة لتحقيق تلك الأهداف معاً، وينظر "ميرتون" إلى الانسحابيين على أنهم غرباء حقيقيون. في المجتمع ، وإن كانوا يعيشون داخله فهم لا يشاركون في قيم هذا المجتمع.

٤. التمرد أو العصيان: وتختلف هذه الفئة عند "ميرتون" عن الفئات الثلاث السابقة؛ لأن المتمردين يرفضون الأهداف والوسائل المشروعة، ويسعون إلى تحقيق أهداف تختلف عن أهداف المجتمع المشروعة بواسطة وسائل أخرى غير التي يقرها المجتمع، وهم بذلك يحاولون تغيير البناء الثقافي، والبناء الاجتماعي الموجود بدلاً من المحافظة عليه، ومن ثم الانخراط في أعمال تتفق مع البناء الجديد (الخليفة ، ١٤١٣ : ٦٧).

٢. نظرية الاختلاط التفاضلي.

قدم أدوين سذرلاند نظريته المسماة الاختلاط التفاضلي في عام ١٩٣٩م حيث بنيت على تحليل نفسي اجتماعي لطبيعة بيئة الجماعة، وأثرها في سلوك الفرد، (الخليفة، ١٤١٣ : ٧٤).

كما بين "سذرلاند" القضايا الموضوعية لنظريته في كونها تحدد علاقات الفرد داخل الإطار العام للتنظيم الاجتماعي، إذ أن ارتفاع معدل نسبة الجريمة في جماعة ما، يرجع إلى سوء التنظيم الاجتماعي، والفرض الذي تقوم عليه هذه الفكرة يكمن في كون الجريمة متأصلة في التنظيم الاجتماعي، ويعبر عن سلوك أفراد أي جماعة عبر توزعها بين ثلاثة أنماط من السلوك هي:

١. نمط إجرامي .

٢. نمط معاد للإجرام، ومطيع للقوانين.

٣. نمط حيادي.

وانطلاقاً من تلك الخلفية، يقدم "سذرلاند" نظرية الاختلاط التفاضلي على صورة تفسير تتبعي للعملية التي تدفع شخصاً معيناً إلى نهج السلوك الإجرامي، ويحصرها في تسع قضايا (السراج،١٩٨١: ٣١٨،٣١٩)على النحو التالي.

١. السلوك الإجرامي يكتسب بالتعليم، ولا ينتقل بالوراثة.

٢. تتم عملية تعلم السلوك الإجرامي عبر الاتصال الاجتماعي.

٣. يحدث الجزء الأساس من تعلم السلوك الإجرامي في نطاق الجماعات التي تقوم بين أعضائها علاقات ودية متينة.

٤. عندما يتعلم الفرد السلوك الإجرامي فإن عملية التعليم هذه تتضمن ما يلي:

- أساليب ارتكاب الجريمة التي تكون أحياناً سهلة.

- توجيه الدوافع والميول نحو السلوك المنحرف.

٥. تتم عملية تعلم الاتجاه الخاص بالدوافع والميول من الأشخاص الذين يحيطون بالفرد.

٦. ينحرف الفرد حين ترجح كفة الآراء التي تحبذ مخالفة القانون، وهذا هو مبدأ الاختلاط التفاضلي.

٧. تعمل العلاقة بالسلوك الإجرامي، أو بالسلوك المعادي للإجرام تفاضلياً، أي: أن هذه العلاقة ذات تأثير نسبي، وتختلف باختلاف أربع عمليات وهي: التكرار، والاستمرارية، والأسبقية، والعمق.

فالتكرار يعني التعرض للموقف أكثر من مرة، والاستمرارية تعني الاتصال مدة من الزمن طويلة نسبياً، أما الأسبقية فيقصد بها رسوخ السلوك القويم، أو السلوك المنحرف الذي يكتسب في الطفولة في النفس، وقد يستمر مدى الحياة، في حين يتعلق العمق بأمور عدة، مثل المكانة، وأهمية النمط الذي يتعلم الفرد سلوكه منه.

٨. تتضمن عملية إكساب وتعليم السلوك الإجرامي عبر الاختلاط بالأنماط الإجرامية، وتمثل الأنماط السوية جميع الآليات التي تتضمنها أي عملية تعلم أخرى، حيث إن تعليم السلوك الإجرامي ليس محصوراً على التقليد والمحاكاة.

يعبر السلوك الإجرامي عن حاجات وقيم عامة، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يفسر بهذه الحاجات والقيم؛ لأن السلوك السوي – أيضاً – يعبر عن الحاجات والقيم نفسها، فاللص يسرق للحصول على المال، والعامل يعمل للحصول على المال، لهذا يرفض "سذرلاند" تفسير السلوك الإجرامي بالقيم والدوافع العامة (السراج،١٩٨١: ٣٢٥).

الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء بعض الدراسات السابقة ذات الارتباط بصورة مباشرة، أو غير مباشرة بموضوع الدراسة، بهدف تناول أوجه الشبه والاختلاف، وتحديد ما ستسهم به الدراسة الحالية في إثراء الموضوع المدروس، ومن ذلك دراسة عسيري (١٤٠٣هـ) ،حيث هدفت إلى محاولة الوصول إلى تصور يوضح وضع العمالة في المملكة العربية السعودية، وحجمها، والمشكلات المترتبة عليها؛ للاستفادة منها في عمليات التخطيط للاستقدام، وتشغيل العمالة غير السعودية مستقبلاً، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة ، تمتع العمالة غير السعودية بخدمات عدة: كالعلاج، والتعليم المجاني، والسكن، والمواصلات، حيث تنص أنظمة العمل على توفيرها للعامل بيد أن بعض المؤسسات تتجاهل توفير بعض هذه الخدمات ، كما أوضحت النتائج ارتفاع معدل نمو العمالة غير السعودية خلال سنوات الدراسة، وذلك يؤدي إلى إضعاف معدل نمو العمالة الوطنية، حيث يمثل العاملون غير السعوديين النسبة العظمى في جميع المهن

الطبية، والفنية، واليدوية، كذلك بينت نتائج الدراسة أن العمالة غير السعودية في المملكة العربية السعودية عمالة ذكورية إلى حد ما. (عسيري ١٤٠٣هـ).

كما اجري الهاجري (١٤٠٧هـ) دراسة هدفت إلى إلقاء الضوء على خطورة العمالة الوافدة على دولة الإمارات العربية المتحدة ، وتضخمها و التعرف على مدى استخدام قوانين الجنسية والإقامة كأحد أهم الأدوات التشريعية والضبطية، للحد من هذه المشكلة والسيطرة عليها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة زيادة تدفق العمالة الوافدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حتى أصبح عددها أكثر من عدد المواطنين الأصلين ، ووجود عدد فائض في القوي العاملة الأجنبية يتراوح ما بين ٢٥ – ٣٠%، وهذه الزيادة توجد في الوزارات الاتحادية ، بالإضافة إلى مكوث العاملين في أعمالهم مدة تتراوح ما بين ١٥ – ٢٠ سنة، وأن العمالة الاجنبية تزيد عن العمالة العربية بنسبة كبيرة في دولة الإمارات(الهاجري ١٤٠٧ هـ).

وقدم الزومان (١٤٢٠هـ) دراسة هدفت إلى التعرف على أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وأكثرها شيوعاً، وكذلك الخصائص الديموغرافية لمرتكبي الجريمة من العمالة الوافدة، وعلاقتها بنمط الجريمة نفسها، كما هدفت تلك الدراسة الى التعرف على العلاقة بين الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والنظامية للعمالة الوافدة، وبين نمط الجريمة، وأكثر الجنسيات ارتكاباً للجريمة، والعلاقة بين جنسية العامل الوافد، وبين نمط الجريمة، وكذلك تسليط الضوء على الدوافع الكامنة وراء إقدام العمالة الوافدة على ارتكاب الجريمة، ومدى فهم العمالة الوافدة للأنظمة والتشريعات والعقوبات بالمملكة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة أن عدد الأنماط الإجرامية التي ارتكبتها العمالة الوافدة بمدينة الرياض بلغ واحداً وأربعين نمطاً، حيث ترتبط كل مجموعة من الأنماط بإحدى الجرائم الأساسية التالية : الجرائم الأخلاقية، وجرائم الأموال، وجرائم الاعتداء على النفس، وجرائم المخدرات، وجرائم المسكرات، وجرائم التزوير، وجرائم أخرى. وفد احتلت جرائم المخدرات محل الصدارة من بين الجرائم التي ارتكبتها العمالة الوافدة في مدينة الرياض؛ إذ بلغت نسبتها ٥٠% من العدد الإجمالي للجرائم التي ارتكبها أفراد العينة، ثم يليها جرائم السرقات حيث بلغت نسبتها ١٥,٦%، ثم جرائم المسكرات حيث بلغت نسبتها ١٣,٣ %، واتضح أن أكثر الجنسيات ارتكاباً للجريمة الجنسية الباكستانية، حيث بلغت نسبتها من بين أفراد العينة ٤٩% ، يليها الجنسية الهندية حيث بلغت نسبتها ٩,٤ %،واحتلت المرتبة الثالثة ثلاث جنسيات بنسب متساوية وهي الجنسية الفليبنية، واليمنية، (الزومان ١٤٢٠هـ)

وسعت دراسة العتيبي (١٤٢٢هـ) الي التعرف على حجم الجريمة التي ترتكبها العمالة الوافدة، واتجاهات الجريمة لديها، وكذلك أنماط تلك الجرائم التي ترتكبها تلك الفئة. ومن أهم

النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة: أن حجم جرائم العمالة الوافدة في تزايد، وذلك خلال الفترة الأولى من الدراسة، والمتراوحة ما بين ١٤٠١-١٤٠٥ هـ، وأن اتجاه معدل الجريمة للعمالة الوافدة يرتفع خلال الفترات المشمولة بالدراسة ، وبشأن أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة فقد أوضحت الدراسة مجيء الجرائم المتعلقة بالمخدرات في المرتبة الأولى من بين الجرائم التي المشمولة بالدراسة، في حين جاءت في المرتبة الثانية جرائم التزوير والاختلاس والرشوة. كما توصلت الدراسة إلى أن أعلى معدل لجرائم العمالة الوافدة سجل في المملكة العربية السعودية كان في مدينة جدة، ثم مدينة الرياض (العتيبي ١٤٢٢هـ).

وقام الدعيج (١٤٢٢ هـ) بدراسة هدفت إلى التعرف على علاقة العمالة الوافدة المخالفة لنظام الإقامة بالأمن في المملكة العربية السعودية، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود محاذير اجتماعية من العمالة الوافدة ، كما أن هناك دوراً سلبياً للمواطن السعودي في ازدياد مخالفة العمالة الوافدة نظام الإقامة، كما أن أغلب المخالفين لنظام الإقامة من العمالة الأجنبية غير العربية، وذلك بنسبة بلغت ٨٢.٨٤%، وقد احتلت الجنسية الهندية المرتبة الأولى من بين الجنسيات بنسبة بلغت ٤٣.٨٦%، تلتها الجنسية البنقلاديشية بنسبة بلغت ٤٣.٣٢%، فالجنسيتان السودانية والباكستانية (الدعيج ١٤٢٢هـ).

واجرى الخليفة (١٤٢٢هـ) دراسة هدفت إلى بحث وتحليل ظاهرة الجريمة في أوساط العمالة الوافدة في المجتمع السعودي، وذلك من خلال الفترة التي تتراوح ما بين ١٤٠٦ هـ إلى ١٤٢٠ هـ ، وللتعرف على العلاقة بين ظاهرة الجريمة بأنماطها المتنوعة لدى العمالة الوافدة حسب الجنسية في المجتمع السعودي، وبين الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وكذلك خصائص واتجاهات السلوك الإجرامي في المجتمعات التي قدموا منها. وقد كشفت نتائج الدراسة عن اختلاف ظاهرة الجريمة في أوساط الوافدين في المملكة العربية السعودية اختلافاً كبيراً من جنسية إلى أخرى، وأن هذا الاختلاف يتأثر تأثراً طردياً بظاهرة الجريمة في البلدان التي قدموا منها، وبخصائص البيئة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية لتلك الدول، وكذلك خصائص بنيتهم الاجتماعية أثناء إقامتهم في أوساط المجتمع السعودي (الخليفة ١٤٢٢هـ).

التعقيب على الدراسات السابقة:

عرضت الدراسة الراهنة عدد من دراسات سابقة ذات صلة بموضوع جرائم العمالة لوافدة في المجتمع السعودي ، وقد توصلت الى عدد من النتائج المهمة التي اضاءت جوانب من الدراسة الحالية، في صياغة اطارها النظري وبنائها المنهجي ، كما ساعدت على تقديم اطار تصوري لتفسير وفهم النتائج النهاية لهذه الدراسة.

تساؤلات الدراسة: تسعي هذه الدراسة الإجابة على عدد من الاسئلة التالية:

١.ما هي خصائص العمالة الاسيوية في مدينة الرياض؟

٢.ما اكثر الجنسيات الاسيوية ارتكاب للجريمة في مدينة الرياض؟

٣.ما اكثر الدوافع التي تدفع العامل الاسيوي لارتكاب الجريمة.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة : تنتمي هذه الدراسة إلى ما يعرف بالدراسات الوصفية ؛ وسبب ذلك يرجع إلى تمكن هذا النوع من الدراسات من وصف الظاهرة، وتفسيرها، وتوضيح العلاقة ومقدارها، والكشف عن الأسباب الكامنة وراء سلوك معين.

منهج الدراسة :

بما أن مشكلة الدراسة تتعلق بجرائم العمالة الاسيوية الوافدة في مدينة الرياض ، فإن من أنسب المناهج لدراسة هذه الظاهرة منهج المسح الاجتماعي بالعينة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من السجناء الوافدين من القارة الاسيوية الذين حكم عليهم، والمودعين في إصلاحية الحائر بمدينة الرياض، حيث تم حصرهم في الفترة التي طبقت فيها الدراسة، وأخذت منهم العينة الممثلة لهم.

عينة الدراسة :

طبقت هذه الدراسة على النزلاء الوافدين من الدول الاسيوية المحكوم عليهم والمودعين في إصلاحية الحائر بمدينة الرياض في الفترة ما بين شهر شوال الى شهر ذو الحجة للعام الجامعي ١٤٣٦-١٤٣٧ هـ.

أداة جمع البيانات

للحصول على البيانات اللازمة لهذه الدراسة تم تصميم استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة، ومتغيراتها ، حيث تضمنت أسئلة مفتوحة، ومغلقة، بالإضافة إلى مجموعة من العبارات المصاغة في جمل تمكن المبحوثين من توضيح مواقفهم، أو انطباعاتهم تجاه كل عبارة، وكذلك اختيارهم الإجابة المناسبة لما يرونه مناسباً. وقسم الاستبيان الى جزأين : يتعلق الاول بخصائص العينة الاساسية ويتكون الجزء الثاني من عبارات على مقياس ثلاثي يحتوي على خيارات (نعم / الى حد ما / لا) لاستقصاء الظاهرة ، وقد ترجمت الاستبانة إلى لغتين: الانجليزية، والأردية إضافة إلى اللغة العربية.

إجراءات الصدق والثبات:

تم التأكد من صدق أداة الدراسة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين في التخصص ، وبعد أن اخذت بآرائهم تم استبعاد العبارات والاسئلة غير الملائمة . بالنسبة

لإجراءات الثبات فقد تم استخراج معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، وكانت قيمة ثبات المقياس (٠.٨٦٢) وهي درجة عالية يمكن الاعتماد عليها.

عرض نتائج الدراسة و مناقشتها:

اولا: الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لمرتكبي الجرائم للعمالة الاسيوية في مدينة الرياض.

جدول (١) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للعمر

فئات العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٢٥ سنة	26	9.2
من ٢٥- أقل من ٣٠ سنة	40	14.2
من ٣٠- أقل من ٣٥ سنة	108	38.3
من ٣٥- أقل من ٤٠ سنة	60	21.3
من ٤٠- أقل من ٤٥ سنة	21	7.4
من ٤٥ سنة فأكثر	27	9.6
المجموع	282	100.0

يوضح الجدول رقم (١) توزيع أفراد عينة الدراسة من العمالة الاسيوية تبعاً للعمر، حيث يتبين من المؤشرات أن ٧٣.٨% من أفراد العينة أعمارهم تتراوح ما بين ٢٥ إلى أقل من ٤٠ سنة ، كما أن ١٧% من افراد العينة اعمارهم ٤٥ سنة فأكثر ، في حين تتراوح أعمار٩.٢% منهم أقل من ٢٥سنة، ونستنتج من ذلك أن أعمار غالبية العمالة الاسيوية الممثلين أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥- أقل من ٤٠ سنة، حيث بلغت نسبتهم (٧٣.٨%)، وهذا دليل على أن أغلب مرتكبي الجرائم من العمالة الاسيوية بأنماطها المختلفة ينتمون إلى الفئات الشبابية القادرة على العمل والانتاج بطريقة مشروعة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة (الطياش ١٤١٠هـ) التي أفادت نتائجها أن أكثر الفئات العمرية ارتكابا للسلوك الإجرامي تتراوح اعمارهم ما بين (٢٥-٤٠) عاما.

جدول (٢) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للجنسية

الجنسية	التكرار	النسبة المئوية
اردني	2	.7
افغاني	16	5.7
اندونسي	35	12.4
باكستاني	40	14.2
بنغالي	2	.7
بنجلادشي	19	6.7

تايلاندي	6	2.1
تركي	2	.7
سوري	8	2.8
سيرلانكي	11	3.9
فتنامي	2	.7
فلبيني	58	20.6
فلسطيني	2	.7
نبالي	8	2.8
هندي	55	19.5
يمني	16	5.7
المجموع	282	100.0

يصف الجدول رقم (٢) أفراد عينة الدراسة من العمالة الاسيوية تبعاً للجنسية، حيث بلغت (١٦) جنسية تتوزع بين الجنسيات الآسيوية العربية وغير العربية ، ويبين الجدول أن أكثر الجنسيات ارتكاباً للجريمة في مدينة الرياض من الجنسية الفلبينية، حيث يشكلون ٢٠.٦% من إجمالي العينة، ثم تليهم في المرتبة الثانية الجنسية الهندية بنسبة بلغت ١٩.٥% ، ثم تليهم في ذلك المرتبة الثالثة الجنسية الباكستانية بنسبة بلغت ١٤.٢%، وأما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب الجنسية الاندونيسية بنسبة بلغت ١٢.٤%، وفي حين جاءت في المرتبة الخامسة الجنسية بنجلادشي بنسبة بلغت ٦.٧%. وبذلك تمثل الجنسيات الخمس السابقة نسبة ٧٣.٤% من إجمالي عدد العمالة الاسيوية المرتكبة للجريمة من بين الجنسيات الاسيوية كما يلحظ أن معظمهم من الجنسيات الآسيوية غير العربية. و نستنتج مما سبق أن بقية الجنسيات الأخرى أقل ارتكاباً للجريمة، وهي (١١) احدي عشرة جنسية تمثل نسبة ٢٦.٦% من العمالة الاسيوية، ويعزي ذلك لكثرة اعداد تلك العمالة في المجتمع السعودي، كذلك توضح المؤشرات السابقة أن الجنسيات العربية تعد اقل ارتكابا للجريمة في مدينة الرياض؛ إذ بلغت نسبتهم ٩.٩% من افراد العينة ، وتتفق النتائج السابقة مع ما توصلت إليه دراسة عسيري (١٤٢٩هـ) حيث أفادت نتائجها أن الجنسية الباكستانية، ثم البنجلاديشية، فالهندية جاءت بنسب متتالية في ارتكاب جرائم التزوير، وأن الدوافع وراء ذلك هو الرغبة في العمل والكسب والبقاء إلى أطول فترة ممكنة في المملكة. وهذا هو – أيضاً – ما أكدته دراسة الزهراني (١٤٢٧هـ) التي بينت أن أغلب العمالة الاسيوية في المملكة تكون من العمالة الأجنبية غير العربية بنسبة بلغت ٦٢%. كما بينت دراسة العتيبي (١٤٢٦هـ) أن الجنسية الباكستانية هي أكثر الجنسيات ترويجاً للمخدرات، ثم تليها الجنسية الأفغانية في المرتبة الثانية، ثم الجنسية السورية في المرتبة الثالثة في حين جاءت الجنسية اليمنية في المرتبة الرابعة. وبذلك اختلفت الدراسة الحالية عن تلك الدراسة حيث عدت الجنسية الفلبينية من أكثر الجنسيات ارتكاباً للجرائم على وجه العموم في مدينة الرياض، يبد أن دراسة العتيبي

تتفق مع الدراسة الحالية في بيانها أن الجنسيات الآسيوية تمثل أكثر الجنسيات ارتكاباً للجرائم . كما اتفقت دراسة الطياش (١٤١٠هـ) مع دراسة الحالية في أن الغالبية العظمى من المسجونين من أفراد العمالة الآسيوية، وخاصة الجنسية الباكستانية، وتلتها الفلبينية، فالهندية .

جدول (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمكان النشأة في البلد الأم

مكان النشأة	التكرار	النسبة المئوية
مدينة	134	47.5
قرية	114	40.4
ريف	34	12.1
المجموع	282	100.0

يوضح الجدول رقم (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة من العمالة الاسيوية تبعاً لمكان النشأة في البلد الأم، حيث يتبين من المؤشرات أن ٤٧.٥% من أفراد العينة كان مكان نشأتهم في بلدهم الأم المدينة، في حين أن ٤٠.٤% منهم كان مكان نشأتهم القرية، وأما ١٢.١% من تلك العمالة المشمولة بالدراسة فمكان نشأتهم كان في الريف. و نستنتج مما سبق أن مرتكبي الجرائم في مدينة الرياض ممن كان مكان نشأتهم المدينة، ثم يليهم الذين مكان نشأتهم في بلدهم الأصلي القرية، حيث بلغت نسبتهم (٨٧,٩ %) ومعنى ذلك أن الذين ولدوا في المدن والقري يمثلون أكثر فئات العمالة الاسيوية ارتكابا للجريمة ويعزى ذلك الى التفكك الاجتماعي المصاحب لزيادة السكان.

جدول (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	30	10.6
يقرأ ويكتب	69	24.5
أقل من الثانوية	66	23.4
ثانوية وما يعادلها	84	29.8
جامعي	33	11.7
المجموع	282	100.0

يوضح الجدول رقم (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة من العمالة الاسيوية تبعاً للمستوى التعليمي، حيث تبين المؤشرات أن ٥٨.٥% من أفراد عينة الدراسة مستواهم التعليمي اقل من الثانوية ، في حين أن ٤١.٥% من العمالة الاسيوية المشمولين بالدراسة مستواهم التعليمي الثانوية واعلي، ونستنتج مما سبق أن نسبة غير المتعلمين من العمالة الاسيوية (اقل من ثانوية)

الذين ارتكبوا جرائم في مدينة الرياض تبلغ ٥٨.٥%، وهي نسبة عالية، ويدل ذلك على أن انتشار الجريمة بين افراد العمالة غير المتعلمين ، مما يشير إلى تنوع أنماط الجريمة المرتكبة، وتعدد أسبابها.

جدول (٥) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
من ١.٠٠٠ ريال فأقل	٦٨	%٢٤.١١
من ١١٠٠ الى أقل من ٢.١٠٠ ريال	١٤٩	%٥٢.٨٣
من ٢.٢٠٠ الى اقل من ٣١٠٠ ريال	٤٠	%١٤.١٩
اكثر من ٣٢٠٠ ريال	٢٥	% ٨.٨٧
المجموع	٢٨٢	%١٠٠.٠

يوضح الجدول رقم (٥) توزيع أفراد عينة الدراسة من العمالة الاسيوية تبعاً للدخل الشهري، حيث يتبين من المؤشرات أن ٥٢.٨٣% من أفراد العينة يتراوح دخلهم الشهري ما بين (١١٠٠الى أقل من ٢.١٠٠) ريال في حين أن ٢٤.١١% من أفراد العينة دخلهم الشهري من ١.٠٠٠ ريال فأقل ، وأما ١٤.١٩% منهم فدخلهم الشهري من ٢.٢٠٠ الى اقل من ٣.١٠٠ ريال ، في حين ان ٨.٨٧ % من افراد العينة دخلهم ٣.٢٠٠ فأكثر. ونستنتج مما سبق أن ٧٦.٩٤% من العمالة الاسيوية دخلهم الشهري اقل من (٢١٠٠) ريال، مما يشير إلى أن عدم إيفاء راتب أغلب العمالة الاسيوية التي ترتكب الجرائم في مدينة الرياض بمتطلبات حياتهم وأسرهم، مما يعزز الفرضية القائلة "أن دافع الحاجة إلى الأموال يعد من الدوافع المؤدية لارتكاب الجرائم". وتتفق هذه النتيجة مع ما تطرحه نظرية ميرتون، حيث يتوقع أن هؤلاء العمالة لجأوا إلى ابتكار وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافهم التي قدموا من أجلها كترويج المخدرات، وبيع المسكرات، والتزوير والاختلاس، وفعلوا ذلك من أجل مواجهة الواقع والتغلب عليه، وأن الوسائل المشروعة كحجم الراتب لا يساعدهم على تحقيق أهدافهم وتحقيق ما قدموا من أجله.

جدول (٦) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	148	52.5
متزوج	111	39.4
مطلق	13	4.6
أرمل	10	3.5

المجموع	282	100.0

يوضح الجدول رقم (٦) توزيع أفراد عينة الدراسة من العمالة الاسيوية تبعاً للحالة الاجتماعية، حيث تبين المؤشرات أن ٥٢.٥% من أفراد العينة عزاب، في حين بلغت نسبة المتزوجين ٣٩.٤%، وأما نسبة المطلقين فبلغت ٤.٦%، في حين بلغت نسبة الأرمل ٣.٥%. و نستنتج مما سبق أن أكثر من نصف أفراد العينة من العمالة الاسيوية عزاب وهذا ما يدفعهم لارتكاب الجريمة للحصول على المال لتحقيق الاهداف التي قدموا من أجلها في اسرع وقت ممكن وبأقل جهد ممكن.

جدول (٧) يبين إجابات أفراد العينة حول مدة الإقامة في المملكة

خيارات الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	١٦٧	%٥٩.٢
من ٥ إلى ١٠ سنوات	٦٣	%٢٢.٤
أكثر من ١٠ سنة	٥٢	%١٨.٤
المجموع	٢٨٢	%١٠٠.٠

يوضح الجدول رقم (٧) مدة إقامة العمالة الاسيوية عينة الدراسة الحالية، حيث تبين المؤشرات أن مدة إقامة ٥٩.٢% من العمالة الاسيوية في المملكة أقل من ٥ سنوات، في حين أن ٢٢.٤% مدة إقامتهم في المملكة تراوحت ما بين (٥ – ١٠) سنوات.، كما ان نسبة ١٨.٤% منهم تزيد مدة إقامتهم في المملكة عن١٠ سنوات. ونستنتج مما سبق أن أغلب العمالة الاسيوية التي ترتكب الجرائم بأنماطها المختلفة ينتمون إلى الفئات التي قدمت إلى المملكة في السنوات العشر الأخيرة، حيث بلغت نسبتهم ٨١.٦%، مما يشير إلى عدم استيعاب العمالة الأنظمة في المملكة، وجهلهم بالعواقب التي تقع على عاتقهم إثر ارتكابهم الجريمة. وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة الهاجري (١٤٠٧هـ) التي هدفت إلى إلقاء الضوء على خطورة العمالة الاسيوية وتضخمها في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أشارت إلى مكوث الغالبية العظمى من العمالة في أعمالهم مدة تتراوح ما بين ١٥– ٢٠ سنة، في حين أشارت الدراسة الحالية إلى وقوع الغالبية العظمى من العمالة الاسيوية التي تمارس الإجرام ضمن الفئات التي قدمت إلى المملكة في السنوات العشر الأخيرة.

جدول (٨) يبين إجابات أفراد العينة حول مكان الإقامة قبل دخول السجن

خيارات الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
مع الأسرة	5	1.8
مع الأقرباء	6	2.1
مع أشخاص آخرين من بلدك	149	52.8

مع أشخاص أخرين من غير بلدك	42	14.9
في منزل الكفيل	29	10.3
بمفردك في منزل مستقل	51	18.1
المجموع	٢٨٢	%١٠٠.٠

يوضح الجدول رقم (٨) مكان إقامة العمالة الاسيوية عينة الدراسة المحكوم عليهم بالسجن قبل دخولهم، حيث تبين من المؤشرات أن ٥٢.٨% من العمالة الاسيوية يسكنون مع أشخاص آخرين من بلدانهم، في حين بلغت نسبة الذين يسكنون بمفردهم ١٨.١%، وأما نسبة الذين يسكنون مع أشخاص آخرين من غير بلدانهم فبلغت ١٤.٩ % ، كما بلغت نسبة الذين يسكنون في منزل الكفيل ١٠.٣% ، في حين بلغت نسبة الذين يسكنون مع أسرهم ١.٨% وأما نسبة الساكنين مع أقربائهم بلغت ٢.١%. و نستنتج مما سبق أن أغلب العمالة الاسيوية يسكنون مع أشخاص آخرين من بلدانهم، حيث بلغت نسبتهم ٥٢.٨% من العدد الإجمالي لأفراد العينة، وهذا يتفق مع نظرية الاختلاط التفاضلي لسذرلاند (١٩٣٩) التي تبين أن العامل يسكن مع أبناء جلدته، فيتفاعل معهم، ومن ثم يتكون مجتمع خاص بهم، ثم يحدث الاختلاط التفاضلي بين الأفراد، فينتقل السلوك الإجرامي من خلال المعايشة والتفاعل من فرد إلى آخر عن طريق تعليم هذا السلوك، وتوجيه ميوله، ودوافعه نحوه، مما يوسع دائرة الجريمة والمجرمين .

جدول (٩) يبين نوع الجريمة التي ارتكبت من جانب العمالة الاسيوية

نوع الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
اختلاس	١٨	%٦.٤
أخلاقية	٣٩	%١٣٨
ترويج خمر	١٢	%٤.٣
ترويج قات	٢	%٠.٧
ترويج مخدرات	٣٦	%١٢.٨
تزوير إقامة	١	%٠.٤
تزوير	٢٥	%٨.٩
تزوير عملة	٦	%٢.١
تعاطي مخدرات	٢	%٠.٧
تمرير مكالمات	٢	%٠.٧
استخدام حشيش	٢	%٠.٧
حفلة مختلطة	٢	%٠.٧
دعارة	٥	%١.٨
رشوة	٤	%١.٤
زنا	٢٠	%٧.١
زنا وخمر	٢	%٠.٧

نوع الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
سحر	٢	%٠.٧
سرقة	٣٣	%١١.٧
شبهة قتل	٢	%٠.٧
شرب خمر	٢٥	%٨.٩
ضرب عسكري	٢	%٠.٧
غسيل أموال	٣	%١.١
قتل	٦	%٢.١
قمار	٦	%٢.١
كبتاجون	٢	%٠.٧
كوكايين	١٢	%٤.٣
لواط	٦	%٢.١
مجهول	٢	%٠.٧
مضاربة	٨	%٢.١
المجموع	٢٨٢	%١٠٠.٠

يوضح الجدول رقم (٩) نوع الجريمة التي ارتكبتها العمالة الاسيوية في مدينة الرياض، وأدت إلى دخولهم السجن، حيث تبين المؤشرات أن من أهم أنواع الجرائم التي ارتكبتها العمالة الاسيوية هي: الجريمة الأخلاقية بنسبة بلغت ١٣.٨%، يليها جرائم ترويج المخدرات بنسبة بلغت ١٢.٨%، في حين تأتي والسرقة بنسبة بلغت ١١.٧%، ثم تأتي جرائم التزوير بنسبة بلغت ٨.٩%، ثم جرائم شرب الخمر بنسبة بلغت ٨.٩ %، ثم الزنا بنسبة بلغت ٧.١% ثم الاختلاس بنسبة بلغت ٦.٤%، ثم ترويج خمر بنسبة بلغت٤.٣%، وكوكايين بنسبة بلغت ٤.٣%. نستنتج مما سبق أن الجرائم التسع السابقة تمثل نسبة ٧٨.٢% أي: ما يقارب ثلاثة أرباع الجرائم التي ارتكبتها العمالة الاسيوية في مدينة الرياض، في حين أن بقية الجرائم الأخرى المرتكبة (وعددها ٢٠ جريمة) تمثل نسبة ٢١.٨% من العدد الإجمالي للجرائم. وتختلف النتائج السابقة مع ما توصلت إليه دراسة العتيبي (١٤٢٢هـ) التي أشارت إلى مجيء جرائم المخدرات في المرتبة الأولى من بين تلك الجرائم، في حين أشارت الدراسة الحالية إلى مجيئها في المرتبة الثانية بعد الجرائم الأخلاقية، كما بينت دراسة العتيبي مجيء جرائم التزوير والاختلاس والرشوة في المرتبة الثانية، وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية. كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة الزومان (١٤٢٠هـ) التي بينت أن عدد الأنماط الإجرامية التي ترتكبها العمالة الاسيوية في مدينة الرياض بلغ (٤١) نمطاً، وذلك في مقابل (٢٩) نمطاً في الدراسة الحالية ، حيث رتبت دراسة الزومان أهم الجرائم الأساسية على النحو التالي: الجرائم الأخلاقية، وجرائم الأموال، وجرائم الاعتداء على النفس، وجرائم المخدرات وجرائم المسكرات،

وجرائم التزوير، وجرائم أخرى . وتختلف النتائج التي أبرزتها الدراسة الحالية؛ حيث احتلت جرائم المخدرات المرتبة الأولى في دراسة الزومان ، في حين احتلت في الدراسة الحالية المرتبة الثانية بعد الجرائم الأخلاقية.

جدول (١٠) يبين إجابات أفراد العينة حول مكان ارتكاب الجريمة

خيارات الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
في أحد الأسواق	38	13.5
سكني	53	18.8
منزل الكفيل	16	5.7
منزل أحد الأصدقاء	73	25.9
مقر العمل	55	19.5
مكان عام	31	11.0
مكان بعيد عن العمران	14	5.0
أخرى	2	.7
المجموع	٢٨٢	%١٠٠.٠

يوضح الجدول رقم (١٠) مكان ارتكاب العمالة الاسيوية عينة الدراسة الجريمة، حيث تبين المؤشرات ارتكاب ٢٥.٩% من العمالة الاسيوية الجريمة في منزل أحد الأصدقاء، كما أن ١٩.٥% من الجرائم ارتكبت في مقر العمل، في حين أن ١٨.٨% ارتكبوا الجريمة في سكنهم، و ١٣.٥% منهم ارتكبوها في أحد الأسواق، و ١١% في مكان عام ، في حين أن ٥.٧% منهم ارتكبوها في منزل الكفيل، وأما ٥ % من الجرائم ارتكبت في مكان بعيد عن العمران. ونستنتج مما سبق أن أهم أماكن ارتكاب العمالة الاسيوية الجرائم في مدينة الرياض هي: منزل أحد الأصدقاء، ومقر العمل، والسكن، والأسواق، حيث تمثل نسبة ٧٧.٧% من العدد الإجمالي لأماكن ارتكاب الجرائم. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الزهراني (١٤٢٧هـ) التي بينت أن العمالة الأجنبية ترتكب جرائمها في داخل منازلها وذلك بنسبة ٢٦.٩%، ثم مقر العمل، وفي منزل أحد الأصدقاء.

جدول (١١) يوضح توزيع التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة حول الدوافع التي دفعتهم إلى ارتكاب الجريمة.

م	العبارات	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	الدافع	ك	%	ك	%	ك	%			
١	الحاجة الدائمة إلى المال.	١٧٢	٦١.٠	٩١	٣٢.٣	١٩	٦.٧	٢.٥٤	٠.٦١٩	٦
٢	عدم قدرتي على الإنفاق على أسرتي.	١٧٨	٦٣.١	٩٥	٣٣.٧	٩	٣.٢	٢.٥٩	٠.٥٥٢	١
٣	عدم اصطحاب أسرتي إلى المملكة	١٨٠	٦٣.٨	٨٨	٣١.٢	١٤	٥.٠	٢.٥٨	٠.٥٨٥	٢
٤	التأخر في دفع الديون المستحقة على	١٥٠	٥٣.٢	١١٤	٤٠.٤	١٨	٦.٤	٢.٤٦	٠.٦١٤	١٣
٥	عدم تحقيقي أهداف اغترابي	١٦٩	٥٩.٩	٨٩	٣١.٦	٢٤	٨.٥	٢.٥١	٠.٦٤٩	٨
٦	تدني معدلات أجور العمالة	١٧١	٦٠.٦	٨٧	٣٠.٩	٢٤	٨.٥	٢.٥٢	٠.٦٤٩	٧
٧	سوء المعاملة التي أجدها من السعوديين	١٦٦	٥٨.٩	٨٥	٣٠.١	٣١	١١	٢.٤٧	٠.٦٨٦	١١
٨	سماحة السعوديين دفعني إلى ارتكاب الجريمة	١٦٧	٥٩.٢	٨٥	٣٠.١	٣٠	١٠.٦	٢.٤٨	٠.٦٨١	١٠
٩	عدم وجود خلفية كافية عن قيم وعادات المجتمع السعودي أدت بي إلي ارتكاب الجريمة	١٦١	٥٧.١	٩٤	٣٣.٣	٢٧	٩.٦	٢.٤٧	٠.٦٦٥	١٢
١٠	عدم وجود آلية واضحة لحماية العمالة	١٨١	٦٤.١	٧٦	٢٧.٠	٢٥	٨.٩	٢.٥٥	٠.٦٥٢	٥
١١	لخوفي من استهتار بقية زملائي بي ونعتي بالجبان	١٨٦	٦٦.٠	٦٨.٠	٢٤.١	٢٨	٩.٩	٢.٥٦	٠.٦٦٨	٣
١٢	مقر سكني ينتشر فيه الممنوعات	١٦٨	٥٩.٦	٩٢.٠	٣٢.٦	٢٢	٧.٨	٢.٥١	٠.٦٣٨	٩
١٣	وجود أبناء جلدتي معي ساعد في دخولي عالم الجريمة	١٨٥	٦٥.٦	٧٢.٠	٢٥.٥	٢٥	٨.٩	٢.٥٦	٠.٦٥١	٤
١٤	**المتوسط الحسابي المرجح العام**							٢.٤٣	٦٩٠.	–

يتضح من النتائج المذكورة في الجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح بلغت (٢.٤٣)، وبانحراف معياري بلغ (٠.٦٩) ومعنى ذلك أن أغلب أفراد العينة وافقوا على أن العوامل الواردة في الجدول السابق في أنها تسهم بدرجة كبيرة في ارتكاب الجريمة وتدفعهم إليها، كما تبين المؤشرات المذكورة في الجدول نفسه أن أبرز وأهم العوامل والأسباب التي تدفع العمالة الاسيوية إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرياض من وجهة نظرهم تمثلت بما يلي :

• عدم قدرتي على الإنفاق على أسرتي، حيث جاء هذا الدافع في المرتبة الاولي وذلك بنسبة بلغت ٦٣.١%، في حين بلغت نسبة الموافقين إلى حد ما ٣٣.٧%، وأما نسبة غير الموافقين على هذا العامل فقد بلغت ٣.٢ %. و نستنتج مما سبق أن أغلب أفراد العينة يعتقدون أن عدم قدرتهم على الإنفاق على أسرهم أسهم بدرجة كبيرة في ارتكابهم الجريمة، حيث بلغت نسبتهم ٦٣.١%، ويدعم ذلك قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حيث بلغت (٢.٥٩)، بانحراف معياري بلغ (٠.٥٥٢).

• عدم اصطحاب أسرتي إلى المملكة، حيث جاء هذا الدافع في المرتبة الثانية، وذلك بنسبة موافقة بلغت ٦٣.٨%، في حين بلغت نسبة الموافقين إلى حد ما ٣١.٢% ، وأما نسبة الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت ٥.٠%. و نستنتج مما سبق أن أغلب أفراد العينة يرون أن من أقوى الدوافع إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرياض تكمن في عدم اصطحاب العمالة الاسيوية افراد اسرهم إلى المملكة، ويدعم ذلك قيمة المتوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد العينة ، حيث بلغت (٢.٥٨)، وبانحراف معياري بلغ (٠.٥٨٥) . ومن ثم فإن عدم اصطحاب أفراد الأسرة يعد من العوامل المهمة للعاملين في المملكة ، ويتضح من ذلك وجود حاجة إلى مراجعة اللوائح الخاصة بالاستقدام، بحيث يربط ذلك بالجانب المالي أي: القدرة المالية للعامل الوافد على تحمل تكاليف إقامة أفراد أسرته في المملكة لأن ذلك هو العامل الحاسم في استقدام العامل أفراد أسرته، للعيش معه في المملكة .

• لخوفي من استهتار بقية زملائي بي ونعتي بالجبان، حيث جاء هذا الدافع في المرتبة الثالثة، وذلك بنسبة موافقة بلغت٦٦.٠% في حين بلغت نسبة الموافقين إلى حد ما ٢٤.١%، وأما نسبة الذين لا يوافقون على هذا الدافع فبلغت ٩.٩%. ونستنتج مما سبق أن أغلب أفراد العينة بنسبة ٦٦.٠% يرون أن خوفهم من استهتار بقية زملائهم بهم ونعتهم بالجبن دفعهم إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرياض. ويدعم ذلك قيمة المتوسط الحسابي المرجح الذي بلغ (٢.٥٦)، و بانحراف معياري بلغ (٠.٦٦٨) .

• وجود أبناء جلدتي معي ساعد على دخولي عالم الجريمة، حيث جاء هذا الدافع في المرتبة الرابعة، وذلك نسبة موافقة بلغت ٦٥.٦% ، في حين بلغت نسبة الموافقين إلى حد ما ٢٥.٥% ، وأما نسبة الذين لا يوافقون على هذا الدافع فبلغت ٨.٩%.و نستنتج مما سبق أن أغلب العمالة الاسيوية الممثلين لعينة الدراسة يعتقدون أن وجود أبناء جلدتهم معهم ساعدهم على دخولهم عالم الجريمة، وتعزز درجة تلك الاستجابة العالية قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي بلغت (٢.٥٦)، و بانحراف معياري بلغ (٠.٦٥١)، وهذا الدافع يتوافق مع نظرية سذرلاند (١٩٣٩)، التي بينت وجود العامل الوافد بين أبناء جلدته يساعده على دخول عالم الجريمة ، حيث يكتسب السلوك الإجرامي من المحيطين به والمقربين إلية وذلك عبر، الاتصال الاجتماعي والتفاعل.

• عدم وجود آلية واضحة لحماية العمالة، حيث جاء هذا الدافع في المرتبة الخامسة وذلك بنسبة موافقة ٦٤.١% ، في حين بلغت نسبة يوافقون إلى حد ما ٢٧.٠%، وأما نسبة الذين لا يوافقون على هذا الدافع فبلغت ٨.٩%. ونستنتج مما سبق أن أغلب أفراد العينة يعتقدون أن عدم وجود آلية واضحة لحماية العمالة الاسيوية كان الدافع الأساس وراء ارتكابهم الجريمة في مدينة الرياض، وتعزز درجة تلك الاستجابة قيمة المتوسط الحسابي المرجح بلغت (٢.٥٥)، و بانحراف معياري بلغ (٠.٦٥٢) .

- الحاجة الدائمة إلى المال، حيث جاء هذا الدافع في المرتبة السادسة، وذلك بنسبة موافقة بلغت ٦١.٠%، في حين بلغت نسبة الموافقين إلى حد ما ٣٢.٣%، وأما الذين نسبة لا يوافقون على ذلك فبلغت ٦.٧%. وتعزز درجة تلك الاستجابة العالية قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي بلغت (٢.٥٤) و بانحراف معياري بلغ (٠.٦١٩)، ونستنتج مما سبق أن أغلب أفراد العينة من العمالة الاسيوية يعتقدون أن الحاجة الدائمة إلى المال تعد من الدوافع الرئيسة إلى ارتكاب الجريمة. ولا يعد ذلك مسوغاً صحيحاً، حيث أن طريقة كسب المال يجب أن تكون شرعية وحتى يصبح هذا المال حلالاً طيباً. ولكن النفس البشرية أمارة بالسوء، لذلك تفشت ظاهرة الكسب غير المشروع سواء أكان ذلك بالسرقة، أم بالنصب، أم بالاحتيال ، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة الطياش (١٤١٠هـ) في بيانها أن الدافع المالي يعد من أقوى الدوافع لدى العمالة الاسيوية إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرياض حيث حصل تهريب وترويج المخدرات على المرتبة الأولى، ثم الجرائم الأخلاقية في المرتبة الثانية، ويتفق هذا الدافع مع ما تقدمة نظرية البناء الاجتماعي لروبرت ميرتون (١٩٥٦) حيث يتوقع أن هؤلاء الوافدين عند عجزهم عن تحقيق أهدافهم ورغباتهم بالطرق المشروعة التي أقرها المجتمع، قد ابتكروا وسائل وطرقاً غير مشروعة، لتحقيق أهدافهم ومن ثم التغلب على قلة دخولهم.
- تدني معدلات أجور العمالة، حيث احتل هذا الدافع المرتبة السابعة وذلك بنسبة موافقة بلغت٦٠.٦%، في حين بلغت نسبة الموافقين إلى حد ما ٣٠.٩%، وأما نسبة الذين لا يوافقون على هذا الدافع فبلغت ٨.٥%، ونستنتج من المؤشرات السابقة أن أغلب أفراد العينة يرون أن تدني معدلات أجور العمالة الاسيوية يعد من العوامل المهمة التي تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم في مدينة الرياض، ويعزز هذه الاستجابة قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي بلغت (٢.٥٢)، و بانحراف معياري بلغ (٠.٦٤٩).
- عدم تحقيقي أهداف اغترابي، حيث جاء هذا الدافع في المرتبة الثامنة ، وذلك بنسبة موافقة بلغت ٥٩.٩%، في حين بلغت نسبة الموافقين إلى حد ما ٣١.٦%، وأما نسبة الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت ٨.٥%. و يتضح مما سبق أن أغلب أفراد العينة يرون أن الدافع وراء ارتكابهم الجريمة يعود إلى عدم تحقيقهم أهداف اغترابهم، وتعزز هذه الاستجابة قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي بلغت (٢.٥١)، وبانحراف معياري بلغ (٠.٦٤٩). ويتفق هذا الدافع مع نظرية الاغتراب التي قدمها (ماركس)، حيث كلما ازدادت إنتاجية العامل ازدادت رقابة صاحب العمل عليه طوال وقت العمل مما يولد لدى العامل شعوراً بالاغتراب الذي يطور الأنانية بدلاً من الإيثارية، وأن الأنانية والإذلال تمكن الفكر المنحرف من الظهور وتعد الجريمة هي ردة فعل.
- مقر سكني تنتشر فيه الممنوعات، حيث احتل هذا الدافع المرتبة التاسعة، و ذلك بنسبة موافقة بلغت ٥٩.٦%، في حين بلغت نسبة الموافقين إلى حد ما ٣٢.٦% ، وأما نسبة الذين لا

يوافقون على هذا الدافع فبلغت ٧.٨%. ونستنتج من المؤشرات السابقة أن أكثر من نصف أفراد العينة يعتقدون أن الدافع وراء ارتكابهم الجريمة في مدينة الرياض يعزى إلى انتشار الممنوعات في مقر سكن العمالة الاسيوية و تعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي بلغت (٢.٥١)، و بانحراف معياري بلغ(٠.٦٣٨).

- سماحة السعوديين دفعتني إلى الجريمة، حيث جاء هذا الدافع من حيث التصنيف في المرتبة العاشرة و ذلك بنسبة موافقة بلغت ٥٩.٢%، في حين بلغت نسبة الموافقين إلى حد ما ٣٠.١%، وأما نسبة الذين لا يوافقون على هذا الدافع فبلغت ١٠.٦%. و نستنتج مما سبق أن أغلب أفراد العينة المشمولين بالدراسة الحالية يعتقدون أن سماحة السعوديين دفعتهم إلى ارتكاب الجريمة، وتعزز درجة تلك الاستجابة قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي بلغت (٢.٤٨)، وبانحراف معياري بلغ (٠.٦٨١).
- سوء المعاملة التي أجدها من السعوديين حيث احتل هذا الدافع المرتبة الحادي عشرة، وذلك بنسبة موافقة بلغت ٥٨.٩%، في حين بلغت نسبة الموافقين إلى حد ما ٣٠.١%، وأما نسبة الذين لا يوافقون على هذا الدافع فبلغت ١١.٠%. ونستنتج من المؤشرات السابقة أن أكثر من نصف أفراد العينة يعتقدون أن الدافع وراء ارتكابهم الجريمة في مدينة الرياض يعزى إلى سوء المعاملة التي يجدونها من السعوديين، و تعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي بلغت (٢.٤٧)، و بانحراف معياري بلغ (٠.٦٨٦).
- عدم وجود خلفية كافية عن عادات وقيم المجتمع السعودي أدت بي إلى الجريمة، حيث احتل هذا الدافع المرتبة الثانية عشرة، وذلك بنسبة موافقة بلغت ٥٧.١%، في حين بلغت نسبة الموافقين إلى حد ما ٣٣.٣%، وأما نسبة الذين لا يوافقون على هذا الدافع فبلغت ٩.٦%. ونستنتج من المؤشرات السابقة أن أكثر من نصف أفراد العينة يعتقدون أن الدافع وراء ارتكابهم الجريمة في مدينة الرياض يعود إلى عدم وجود خلفية كافية عن عادات وقيم المجتمع السعودي، وتعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي بلغت (٢.٤٧)، بانحراف معياري بلغ(٠.٦٦٥).
- التأخر في دفع الديون المستحقة علي، حيث جاء هذا الدافع في المرتبة الرابعة، وذلك بنسبة موافقة بلغت ٥٣.٢%، في حين بلغت نسبة الموافقين لحد ما ٤٠.٤% ، وأما نسبة الذين لا يوافقون على ذلك بلغت ٦.٤%. و نستنتج مما سبق أن أكثر من نصف العمالة الاسيوية يعتقدون أن تأخرهم في دفع الديون المستحقة عليهم من جانب غيرهم يمثل الدافع الأساس إلى ارتكاب الجريمة، وتعزز هذه الاستجابة قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي بلغت (٢.٤٦) بانحراف معياري بلغ (٠.٦١٤).

اهم التوصيات:

١. وضع استراتيجيات فاعلة تحد من تدفق العمالة الاسيوية غير المؤهلة والمتعلمة الى المملكة.
٢. استقدام الفئة المؤهلة والمتعلمة من العمالة الاسيوية التي تضيف الى سوق العمل.
٣. اعطاء العمالة الوافدة من الأسيويين لنظام الاقامة والعمل فرصة في تصحيح اوضاعهم.
٤. تقديم بعض المنشورات عن الانظمة والقيم الاسلامية عند دخولهم الى المملكة تكون بلاغاتهم.

المراجع :

- أبو زيد، كمال (١٣٨٨هـ). **المعجم في علوم الإجرام والاجتماع والجنائي والعقاب**، القاهرة : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- البداينة، ذياب واخرون (٢٠١٣ م). **نظرية علم الجريمة** ، الاردن : دار الفكر.
- الحديثي، مساعد والمأمون السر (١٤٣٢هـ). **ظاهرة هروب العمال الوافدين عن كفلائهم الاسباب والدوافع** ، الرياض: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
- الخليفة، عبد الله حسن (١٤١٣هـ). **المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء الرياض** ، الرياض: وزارة الداخلية. مركز أبحاث الجريمة.
- الخليفة، عبد الله حسن (١٤٢١هـ). **أثر اتجاهات الجريمة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الوافدين الأصلية في سلوكهم الإجرامي في المجتمع السعودي**، دراسة ميدانية. المملكة العربية السعودية ، الرياض: وزارة الداخلية مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
- الدعيج، نايف بن مطلق (١٤٢٢هـ). **العمالة الوافدة المخالفة لنظام الإقامة وعلاقتها بالأمن**، دراسة ميدانية للموقوفين المخالفين لنظام الإقامة بالإدارات مراقبة ومتابعة الوافدين بالمنطقة الشرقية ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا. قسم العلوم الشرطية، التحقيق والبحث الجنائي. الرياض: جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية.
- الزومان، عثمان بن عبد الله (١٤٢٠هـ). **أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وعلاقتها بخصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، الرياض: جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية.
- سالم، سماح سالم (٢٠١٢م). **البحث الاجتماعي الاساليب والمناهج والإحصاء**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- السراج، عبود (١٩٨١م). **علم الإجرام وعلم العقاب**، الطبعة الاولي: جامعة الكويت.
- السمرة، عدلي (١٩٩٢ م). **السلوك ألانحرافي**، دراسة في الثقافة الجانحة، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الصالح، مصلح (٢٠٠٠م). **النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة**، عمان: الطبعة الأولى.
- الطخيس ، إبراهيم عبد الرحمن (٢٠٠٤ م). **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر.
- العتيبي، ناصر بن هليل (١٤٢٢هـ). **جرائم العمالة الوافدة في المجتمع السعودي**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، الرياض : جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية .
- عسيري، عبد الرحمن (١٤٠٣هـ). **العمالة غير السعودية وآثارها الاجتماعية في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- مصطفى، إبراهيم وآخرون (١٩٧٢م). **المعجم الوسيط**، اسطنبول : المكتبة الإسلامية للطباعة .
- مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات www.stats.gov.sa.

الهاجري، عبد الرحمن (١٤٠٧هـ). **مشكلة العمالة الوافدة ومساهمة قوانين الجنسية والإقامة في حلها**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، الرياض : جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية .